شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

التشابكات المحليّة والإقليميّة: سياق الإستقرار الإجتماعيّ في سهل عكّار

تقرير تحليل النزاع – آب ٢٠١٦

بدعمٍ من

أعدّت هذا التقرير مُزنة المصري كجزءٍ من عملها كمستشارة لتحليل النزاعات لصالح مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ بغرض دعم وتطوير البرامج، بالإضافة إلى نشاطات الشركاء الآخرين في إطار «خطّة لبنان للإستجابة للأزمة السورية». ويشكّل هذا المستند التقرير الثالث لسلسلة من أربعة تقارير متتالية، تتناول مناطق محدّدةً في لبنان لم تشملها الأبحاث السّابقة للمنظمة. ومن خلال هذه التقارير، يهدف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ إلى تزويد الشركاء في «خطّة لبنان للإستجابة للأزمة» بتحليلٍ نوعيٍّ لتطوّر الديناميّات المحليّة، مع التركيز على تأثيرات وتبِعات الأزمة السوريّة في المسائل المحليّة والبنيويّة. أعدّ هذا التقرير بدعمٍ من وزارة التنمية الدوليّة في المملكة المتّحدة.

للحصول على المزيد من المعلومات، يمكن الإتصال بباستيان رفل، منسّق قطاع الإستقرار الإجتماعيّ وسبل العيش في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ عبر البريد الإلكترونيّ bastien.revel@undp.org، وجوانا نصّار، مديرة مشروع "بناء السلام في لبنان"، عبر البريد الإلكترونيّ Joanna.nassar@undp.org.

كتبت التقرير مُزنة المصري وماريانا الطبّاع

الباحثات: مُزنة المصري، ماريانا الطبّاع، وعليا شعبان

ترجمة وتدقيق لغوي: سحر مندور

تتوجّه الباحثات إلى كلّ مَن حاورنهم من اللبنانيّين والسوريّين بالشكر على وقتهم ومساهمتهم. كما يتوجّهن بالشكر إلى كلٍّ من أحمد الجهجاه من «منظّمة الرّؤية العالميّة»، وعلي طه من بلديّة تل حياة، وأشرف الحفني من «لمسة ورد»، للدّعم والمساعدة التي قدّموها خلال إنجاز العمل الميدانيّ.

إنّ التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير لا تعبّر بالضرورة عن آراء «برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ» أو شركائه.

جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي © ٢٠١٦.

Empowered lives.
Resilient nations.

التشابكات المحليّة والإقليميّة: سياق الإستقرار الإجتماعيّ في سهل عكّار

تقرير تحليل النزاع – آب ٢٠١٦

التشابكات المحليّة والإقليميّة: سياق الإستقرار الإجتماعيّ في سهل عكّار

تقرير تحليل النزاع – آب ٢٠١٦

ملخّص ٣

١. المقدّمة ٤

٢. السياق ٤

٣. قضايا النزاع ٧

٤. الأطراف الفاعلة ٩

٥. الديناميّات ١٣

٦. التوصيات ١٤

دراسة حالة: رواياتٌ متباعدةٌ ١٦

ملخّص

يعرّف هذا التقرير سياق النزاع في سهل عكّار، المنطقة اللبنانيّة الساحليّة الواقعة في أقصى الشّمال عند الحدود مع سوريا. يهيمن على سهل عكّار الطابع الزراعيّ، ويقطنه المسلمون السنّة والعلويّون وأقليّةٌ مسيحيّةٌ، بالإضافة إلى اللاجئين السوريّين الذين يساوي عددهم ثلث عدد السكّان اللبنانيّين. وتتجذّر مسائل النزاع التي تختبرها المنطقة يوميًا في الأسباب البنيويّة، بما في ذلك التاريخ الطويل من سيطرة العائلات الإقطاعيّة والتهميش الذي تعانيه المنطقة في السياسات الوطنيّة وأجندات التنمية. تدور معظم النزاعات الحاليّة حول التوتّرات السياسيّة – الطائفيّة قديمة العهد بين أفراد المجتمعات السنيّة والعلويّة الهشّة أمام التطوّرات الإقليميّة والمحليّة. معطوفةً على أنظمة الإستغلال الإقتصاديّ والتنافس على الموارد، تؤثّر هذه التوتّرات في العلاقات بين المجتمع المُضيف واللاجئين السوريّين الذين يتأثّرون سلبًا بالسياسات الوطنيّة التي تطال إقامتهم القانونيّة في لبنان، كما يتعرّضون للتحرّش والإستغلال على أساس الجنس.

على مستوى الأطراف الفاعلة، يدين معظم السكّان السنّة بالولاء السياسيّ لـ«تيّار المستقبل»، بينما تبدي أقليّةٌ منهم التعاطف مع النائب خالد الضّاهر والجماعات الإسلاميّة. في المقابل، يكتسب «الحزب العربي الدّيموقراطيّ» الذي يرأسه «رفعت عيد» تعاطف الأقليّة العلويّة، لاسيما في ظلّ عجز الجماعات السياسيّة الأخرى عن خلق بديل جذّاب. يُعتبَر المخاتير والبلديّات أطرافًا محليّةً هامّةً، ويضمّون شخصيّات مجتمعيّةً رئيسةً تستمدّ سلطتها من الروابط العائليّة والسياسيّة. كذلك، تؤدّي الشخصيّات الدينيّة واللّاعبون الإقتصاديّون دورًا هامًا، بمن فيهم التجّار الزراعيّون ومالكو الأراضي. أما لجهة الديناميّات فإنّ الشائعات والتحريض من قبل الإعلام والأطراف الدينيّة والسياسيّة يُثقل البنى التحتيّة الإجتماعيّة والآليّات المحليّة للحدّ من النزاع الضّعيفة أساساً، حسبما يشير البحث الميدانيّ. من جهة أخرى، تدعم عوامل عدّةٌ البنى الإجتماعيّة الناشئة، من بينها إنشاء اتّحاد بلديٍّ مؤخّرًا، والتنسيق بين أعضاء الحكومة المحليّة، وكذلك تحكيم شخصيّات رئيسة في القرى في أوقات الأزمات. ويساعد الدّور الإيجابيّ الذي يؤدّيه اللاجئون السوريّون في دورة الإنتاج الزراعيّ ووفرة المياه نسبيًا، في التخفيف من التوتّر المرتبط بالإنتاج الإقتصاديّ. يوصي التقرير بتنفيذ مشاريع تنمويّة تراعي الإستقرار الإجتماعيّ وظروف النزاع لحماية المنطقة من آثار التغيّرات السياسيّة الإقليميّة، وبتقوية الأطراف المحليّة، كما بمراجعة السياسات الوطنيّة الخاصّة بإقامة اللاجئين السوريّين في لبنان.

١. مقدّمة

يقدّم هذا التقرير وصفًا وتحليلًا موجزَين لسياق النزاع والإستقرار الإجتماعيّ في منطقة سهل عكّار في محافظة عكّار. ويستند التحليل إلى العمل الميدانيّ الذي أُجريَ بين ٣٠ آذار و٨ أيّار من العام ٢٠١٦، وتضمّن مقابلات مع ٢٢ مُحاوَرًا رئيسًا، من بينهم أعضاء في منظّمات المجتمع المدنيّ، وممثّلون عن الحكومة المحليّة، وممثّلون عن الأحزاب السياسيّة المحليّة، وأصحاب عمل محليّين، بالإضافة إلى أفراد من المجتمع اللبنانيّ المُضيف ومن مجتمع اللاجئين السوريّين[١]. وكان معظم المُحاوَرين الرّئيسيّين ممّن قابلناهم من الرجال البالغين، نظرًا إلى أنّ الرجال يحتلّون الكثير من مواقع الحكومة المحليّة والقيادة السياسيّة محليًا، لذا سعينا إلى تكملة وجهة النظر التي عبّروا عنها من خلال عقد أربع حلقات تركيز تألّفت من نساء لبنانيّات من الطائفة العلويّة، وشباب علويّين، ونساء سنيّات، وشباب من السنّة. وعُقدت هذه الحلقات بهدف استكشاف تصوّرات وعلاقات سياق الإستقرار الإجتماعيّ في المنطقة على المستوى المجتمعيّ.

وبينما تمكن ملاحظة أثر الديناميّات التاريخيّة والبنيويّة والإقليميّة في السّياق المذكور، يركّز هذا التقرير على النزاعات الإجتماعيّة والإجتماعيّة – السياسيّة على مستوى المجتمع المحلّي، ويقدّم لمحةً سريعةً فقط عن الوضع السّائد بالتزامن مع إجراء العمل الميدانيّ.

٢. السّياق:

يتشكّل سهل عكّار من تكتّل قرى واقعة في المنطقة الساحليّة الشماليّة لمحافظة عكّار، كما أنّه لا يمثّل منطقةً إداريّةً محدّدةً، فتتباين الآراء حول القرى التي تقع ضمن نطاقه. لكن بشكل عام، يمكن القول أنّ المنطقة تشمل القرى الواقعة ضمن المثلّث الممتدّ من قرية قبّة شمرا الساحليّة إلى بلدة العريضة الحدوديّة باتّجاه الغرب، وصعودًا حتى بلدة العبّوديّة الحدوديّة، متضمّنةً بذلك قرى تلّ معيان (تلّ كيري)، شير حميرين، المسعوديّة، والمقيطع (تل حياة). ويمثّل هذا التكتّل واحدًا من عدّة تكتّلات أخرى مماثلة غير مضبوطة التّعريف في محافظة عكّار الفسيحة، يجمع بين قراه القرب الجغرافيّ، وتُرسّم حدوده في العادة إمّا بالطّرق السّريعة التي تصل بك إلى معبرَين حدوديّين مع سوريا، أو بالطبيعة الجغرافيّة التي تستبعد القرى الحدوديّة ذات الإرتفاع الأكبر (انظر الشكل ١: خريطة سهل عكار).

أ. الديموغرافيا

يصعب تحديد مجموع سكّان سهل عكّار نظرًا إلى سيولة حدود المنطقة ومحدوديّة توفّر المعلومات الدّقيقة والمتاحة التي تأخذ بالإعتبار السكّان المقيمين فعلًا في المنطقة[٢]. لكن كتقدير عام، يبلغ تعداد السكّان اللبنانيّين في السهل بين ٢٣،٠٠٠ و٣٠،٠٠٠[٣] من أصل ٢٥٣،٦٢٣ في كامل محافظة عكّار[٤]. ويبلغ عدد اللاجئين السوريّين في المجتمعات المُضيفة حوالي ١٣،٥٣٣[٥]، ما يجعل نسبة

---

[١] أجرت المقابلات بالعربية باحثتان إحداهما لبنانية الجنسية والأخرى سورية الجنسية، وجرى تسجيل بعضها بموافقة المُحاوَرين. لكن التقرير لا يقدّم مجرّد ملخّص للمسائل الأساسيّة التي ذكرها المُحاوَرون، بل يقدّم تحليلًا لا يأخذ تصريحات المُحاوَرين كما هي، إنّما يعمد إلى المقارنة بين وجهات نظر وآراء متنوّعة من أجل الوصول إلى هذه الخلاصة التحليليّة. لم تُذكر أسماء أيٍّ من القرى المحدّدة للأفراد المُحاوَرين في هذا التقرير، بغرض ضمان حماية الأشخا ص الذين شاركوا قصصهم الحسّاسة.

[٢] شملنا في تعداد السكّان اللبنانيّين والسوريّين القرى التالية: العبّوديّة، عمارة عكّار، عريضة الشيخ زنّاد (العريضة)، شيخ زنّاد، شير حميرين، دارين، هوشب، الحيصة، حكر الضّاهري، حكر جورة سرار، كفرملكي عكّار، الكنيسة، مرلي h ملحم، المسعوديّة، المقيطع (تل حياة)، قعبرين، قليعات عكّار، قبّة شمرا، الرمول، سعدين، السمّاقيّة، سمّقلي، سرار، تل عبّاس الشّرقي، تل عبّاس الغربي، تل بيرة، تل حميرة، تل معيان (تل كيري). وتجدر الإشارة إلى وجود اختلافات بين أسماء القرى كما يسمّيها أهلها المحليّون من جهة، وبين الإسم المستخدَم للإشارة إلى قرية واحدة أو عدّة قرًى في وزارة الداخليّة والبلديّات على مستوى الدّوائر الإنتخابيّة من جهة أخرى.

[٣] بحسب تقرير «توزّع الفقر المدقع في لبنان» الذي أعدّه المركز الدّولي للفقر» (٢٠٠٨)، يبلغ العدد الدّقيق ٢٣،٠١٣، كما يفصّله ملخّص المعلومات الذي أصدرته المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR عن تصنيف الضّعف للسكّان اللبنانيّين واللاجئين السوريّين في القرى المذكورة أعلاه. صدر التقرير في كانون الثاني ٢٠١٤، وهو متاح عبر هذه الوصلة: https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=4596 (الولوج في ٢١-١٢-٢٠١٥). وتجدر الإشارة إلى أنّ المنطقة تضمّ بعض المقيمين المسجّلين في قرى أخرى في عكّار والمنية ممّن يُحتمَل أنّهم أُغفلوا. بالإضافة إلى هذا، من الممكن أن يكون عدد السكّان ازداد منذ تقديرات العام ٢٠٠٨، ما يفسّر ارتفاع التقدير. أحد رؤساء البلديّات وبعض التقارير السّابقة تشير إلى مجموع تقديري يساوي حوالي ٤٠،٠٠٠ – ٥٠،٠٠٠، لكن يبدو أنّه تقديرٌ غير مسنَد.

[٤] بحسب معلومات العام ٢٠٠٢ الصّادرة عن الإدارة المركزيّة للإحصاءات، وكما هو واردٌ في ملفّ محافظة عكّار (حزيران ٢٠١٥) الذي أعدّته التنسيقيّة المشتركة للوكالات.

[٥] بحسب معلومات مفوضيّة اللاجئين، حزيران ٢٠١٦.

المقيمين السوريّين للبنانيّين تبلغ ٥:٢، وهي نسبةٌ تفوق المعدّل الوطني البالغ ٤:١. ويتأرجح هذا الرّقم وفقًا للحركة الموسميّة الداخليّة للاجئين السوريّين بين البقاع وعكّار.

كثيرٌ من المقيمين الحاليّين في المنطقة استقرّوا فيها بين العقود الخمسة والعشرة الأخيرة، وكانوا بمعظمهم مزارعين أو فلاحين ممّن لم يمتلكوا الأرض، بل عملوا لمصلحة مالكي الأرض الإقطاعيّين الذين تسلّموا السّلطة منذ فترة الحكم العثماني. لذلك، تُعتبر القرى صغيرةً بشكلٍ عام – وتضمّ كلٌّ من القرى الخمس الأكبر حجمًا بين ١،٧٠٠ و٢،٠٠٠ مقيمًا[٦] – وفي كثيرٍ من الأحيان، لا يتطابق مكان عمل وإقامة المزارعين مع القرية التي هم مسجّلون ويقترعون فيها.

ب. التكوين الإجتماعيّ – السّياسيّ

يتألّف سكّان سهل عكّار من السنّة (الأكثريّة) والعلويّين، مع وجود أقليّة مسيحيّة تقطن قرية تل عبّاس الغربيّ بشكلٍ رئيسيّ. وعلى الرغم من أنّهم لا يشكّلون الأكثريّة في سهل عكّار، يشكّل العلويّون في المنطقة نسبةً ٤٠٪ من الأقليّة العلويّة في لبنان، بينما تقطن نسبة ٦٠٪ في طرابلس، وتحديدًا في منطقة جبل محسن (مع أنّ أكثريّة هؤلاء ينتمون في الأصل إلى عكّار). ويتمثّل العلويّون في البرلمان اللّبناني منذ العام ١٩٩٢ بنائبَين عن كلّ منطقةٍ من المناطق التي يوجدون فيها.

بعد الإنتخابات البلديّة في العام ٢٠١٦، سيكون هناك ١١ بلديّة في سهل عكّار، من بينها بلديّتان جديدتان. ومعظم البلديّات القائمة هي بلديّاتٌ حديثة العهد تنقصها الخبرة المتراكمة في الحكم المحلّي. كذلك، أسّست البلديّات القائمة مؤخّرًا إتّحادًا لبلديّات السهل، باستثناء بلديّة تل عبّاس الغربي التي انضمّت إلى اتّحادٍ مختلف.

الجدول ١. البلديّات والإتّحادات البلديّة في منطقة سهل عكّار

	القرى المنضوية تحت بلديّة	عدد الأعضاء البلديّين	العضويّة في اتّحادٍ بلديّ (إعتبارًا من أيّار 2016)
١	الحيصة	١٥	اتّحاد بلديّات سهل عكّار
٢	الشيخ عيّاش	٩	بلديّة جديدة
٣	العبّوديّة	١٢	كانت تتبع للقليعات
٤	القليعات	١٥	اتّحاد بلديّات سهل عكّار
٥	المسعوديّة	١٢	اتّحاد بلديّات سهل عكّار
٦	المقيطع، قعبرين، كفرملكي، رمول	١٢	اتّحاد بلديّات سهل عكّار
٧	تل بيرة	١٢	اتّحاد بلديّات سهل عكّار
٨	تل عبّاس الشرقي	٩	اتّحاد بلديّات سهل عكّار
٩	تل عبّاس الغربي	١٢	اتّحاد بلديّات نهر الأسطوان
١٠	تل معيان (تل كيري)	١٥	اتّحاد بلديّات سهل عكّار
١١	قبّة شمرا	٩	بلديّة جديدة

[٦] تحديدًا المقيطع، تل عبّاس الغربي، تل معيان، شير حمير ين والقليعات.

في الإنتخابات البرلمانيّة في العام ٢٠٠٩، فاز مرشّحو "تيّار المستقبل" بكامل مقاعد عكّار، لكن عاد أحدهم وانفصل عن التيّار في وقت لاحق (راجع الجدول ١). لكن تقييم الولاءات السياسيّة للسكّان المحليّين بحسب نتائج إنتخابات ٢٠٠٩ قد يكون خادعًا نوعًا ما، نظرًا إلى خصوصيّة المناخ السياسيّ الذي كان سائدًا في وقت إجراء الإنتخابات، وتضمين منطقة السهل في محافظة عكّار، والتفوّق العدديّ لصوت الأكثريّة السنّية التي تهمّش القادة العلويّين ذوي الشعبيّة والموالين للنّظام السوريّ.

الجدول ٢. أعضاء البرلمان عن قضاء عكّار (إنتخابات ٢٠٠٩)

إسم النائب	الطائفة	الإنتماء السياسي
خالد الضّاهر	سنّي	رشّحه «تيّار المستقبل» لكنّه عاد وانفصل عن التيّار
خالد زهرمان	سنّي	«تيّار المستقبل»
معين المرعبي	سنّي	«تيّار المستقبل»
خضر حبيب	علويّ	«تيّار المستقبل»
رياض رحّال	الروم الأرثوذوكس	«تيّار المستقبل»
نضال طعمة	الروم الأرثوذوكس	«تيّار المستقبل»
هادي حبيش	ماروني	«تيّار المستقبل»

ج. الأمن

لا بدّ من معاينة نوعَين من الإعتبارات عند مناقشة الإستقرار في المنطقة. الأوّل هو هشاشة المنطقة إزاء النزاعات الوطنيّة والإقليميّة، واستخدامها كمركز للتعبئة والتحريض. بناءً على ذلك، يتأرجح الوضع الأمنيّ بحسب الأحداث السياسيّة، والتي كان أبرزها اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥، واشتباكات ٢٠٠٨ في مناطق مختلفة من لبنان. أما الأحداث المستجدّة مؤخّرًا فتتعلّق مباشرةً بالوضع في سوريا وفي طرابلس، إذ أنّ العلاقة بين مختلف الطوائف تعكس العلاقة وتقلّبات القوّة لدى كلٍّ من النظام السّوري و"تيّار المستقبل"، وغيرهما. ونظرًا إلى الإتفاق القائم بين الأطراف السياسيّة في لبنان منذ أحداث عرسال في العام ٢٠١٤ والقاضي بتخفيف الإحتقان في لبنان، وكذلك الإستقرار النسبيّ للنظام السّوري، يبدو أنّ الوضع الحاليّ يمرّ في مرحلة من الهدوء. ومن المستبعد أن تطرأ أيّ حوادث أمنيّة مرتبطة بالقرب من الحدود السوريّة، نظرًا إلى الإستقرار النسبيّ على الجانب السّوري من الحدود تحت سلطة النظام السّوري.

أما الإعتبار الآخر فهو احتمال تصعيد الخلافات إلى مواجهات عنيفة على المستوى الإجتماعيّ، وتحديدًا النزاعات بين الأفراد والعائلات – أو حتّى بين أفراد العائلة الواحدة – وتسييس هذه النزاعات.

د. الإقتصاد

عكّار هي المحافظة الأفقر في لبنان، ويمثّل سهلها أحد أفقر التكتّلات فيها، إذ تعتاش نسبة ٦٣٪ من السكّان بأقلّ من ٤ دولارات في اليوم[٧]. وتشكّل الزراعة مصدر الدّخل الرّئيسيّ في المنطقة، لاسيّما زراعة البطاطا، والتبغ، والحمضيّات، والخضار. وبحسب تقرير "منظّمة الرّؤية العالميّة" في العام ٢٠١٠، تشكّل الزراعة ما نسبته ٤٦,٥٪ من الدّخل المحلّي (مع أنّ المُحاوَرين الرّئيسيّين ممّن قابلناهم قدّروا النسبة بأكثر من ذلك). يلي الزراعة التوظيف في المرافق العامّة والجيش (١٥,٤٢٪)، مع الإشارة إلى أنّ الإنخراط في الجيش قليل الإنتشار في منطقة السهل، خلافًا لباقي نواحي عكّار. أما مصادر الدّخل الأخرى فتتضمّن تحويلات المغتربين (٨,٥٦٪)،

[٧] بحسب تقرير «توزّع الفقر المدقع في لبنان» الذي أعدّه «المركز الدّولي للفقر» (٢٠٠٨)، يبلغ العدد الدّقيق ٢٣،٠١٣، كما يفصّله ملخّص المعلومات الذي أصدرته "المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" UNHCR عن تصنيف الضّعف للسكّان اللبنانيّين واللاجئين السوريّين في القرى المذكورة أعلاه. صدر التقرير في كانون الثاني ٢٠١٤، وهو متاح عبر هذه الوصلة: https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=4596 (الولوج في ٢١-١٢-٢٠١٥).

والإنتاج الحيوانيّ (١٢,٧٪)، بالإضافة إلى مصادر أخرى متنوّعة كالتجارة، والبناء، والصّناعة، والنقل، وصيد الأسماك (٣,٢١٪)[٨]. لكن على الأرجح تراجعت حصّة الدّخل من النقل والتجارة منذ الأزمة السوريّة، نظرًا إلى الإغلاق المتكرّر للحدود مع سوريا، وتشديد الجانب السّوري على البضائع الآتية من لبنان لأسبابٍ سياسيّة. كذلك، تركت الأزمة السوريّة أثرًا سلبيًا أكبر على السكّان المحليّين الذين كانوا يعتمدون على الرعاية الصحيّة المجانيّة وشراء حاجيّات الحياة الأساسيّة من سوريا بأسعارٍ أقلّ.

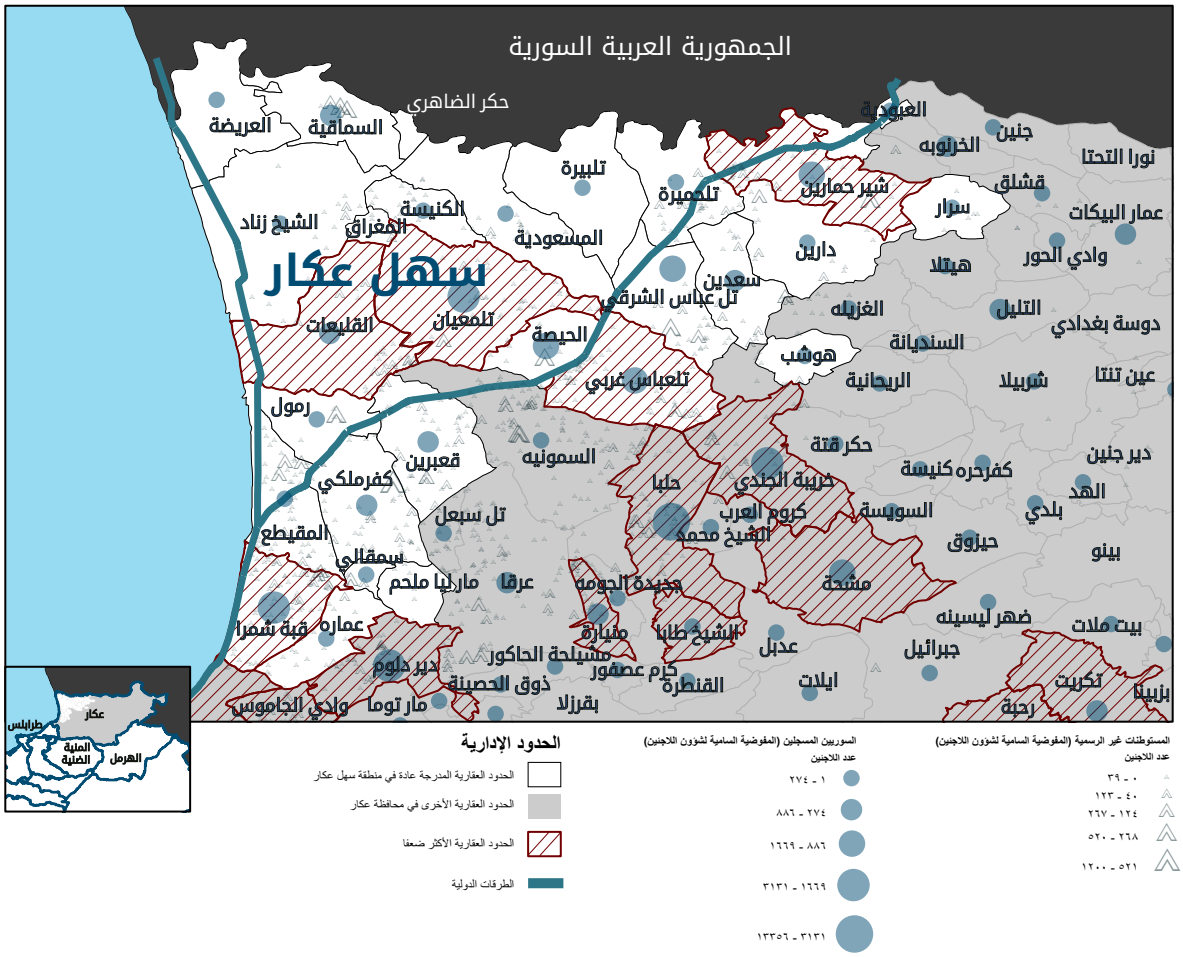

الشكل ١: خريطة سهل عكار

٣. قضايا النزاع

تتجذّر قضايا النزاع في سهل عكّار اليوم بقوّةٍ في الأسباب البنيويّة قديمة العهد. فالسكّان المحليّون كانوا بمعظمهم عمّالًا لدى مالكي الأرض الإقطاعيّين منذ فترة الحكم العثمانيّ – لاسيّما عائلة المرعبي. سيطرة هذه العائلات الإقطاعيّة على المنطقة إقتصاديًا نظرًا لملكيّتها للأرض وتحكّمها بالإنتاج الزراعيّ، أو سياسيًا بصفتها شبه حاكمة باسم النظام العثمانيّ، لطالما كانت مؤيّدةً تاريخيًا من قبل السّلطات الدينيّة، ما سمح باستمرارها حتّى بعد قيام الدولة اللبنانيّة. لزمنٍ طويل، دعم ممثّلو عكّار تهميش المنطقة في أجندات التنمية الوطنيّة وحرمانها من الخدمات، حفاظًا على مصالحهم فيها، هم الذين كانوا يومًا أسيادًا إقطاعيّين ليتحوّلوا في ما بعد إلى برلمانيّين وسياسيّين[٩]. في أواخر ستّينيات وسبعينيات القرن الماضي، طرأت تغيّراتٌ هامّةٌ بما فيها تراجع قوّة الأسياد الإقطاعيّين في بيئة إقتصاديّة متغيّرة نزعت الأولويّة عن الزراعة، بالإضافة إلى صعود الأحزاب والحركات السياسيّة اليساريّة التي طالبت بملكيّة المزارعين للأرض.

[٨] "منظّمة الرؤية العالميّة" في لبنان. تقرير تقييم عكّار، ٢٠١٠، كما هو مقتبسٌ في: منظّمة الرّؤية العالميّة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٠. «تقييم مسح النزاع – منطقة عكّار».

[٩] لتحليل معمّق لهذه الدّيناميّات من منظورٍ أكاديميّ، تمكن مراجعة:
.Gilsenan, Michael. 1996. Lords of the Lebanese Marches Violence and Narrative in Arab Society. London: I.B. Tauris

في العام ٢٠١٠، صدر تقريرٌ عن "برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ" و"منظّمة الرّؤية العالميّة"، قدّم تحليلًا لسياق النزاع في عكّار، مقترحًا وجود ثلاثة محرّكات للنزاع في منطقة السهل هي: "علاقات القوّة بين البيك والفلاحين لجهة ملكيّة الأرض، والإنقسامات الطائفيّة المدفوعة بالنظام السياسيّ الطّائفي، والرّوابط الإجتماعيّة – السياسيّة البارزة التي تجمع العلويّين بسوريا". منذ ذلك الحين، تغيّر المشهد كثيرًا بسبب الأزمة السوريّة، وتقلّب ديناميّات القوة بين النظام السّوري و"تيّار المستقبل"، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريّين في المنطقة. لكن على الرغم من هذا، إنّ أيّ قراءة لسياق النزاع في السهل يجب أن تتجذّر في الديناميّات قديمة العهد التي تؤثّر في كيفيّة التعامل مع آثار الأزمة السوريّة محليًا. يقدّم الشّكل ٢ ملخّصًا لأسباب النزاع البنيوية، كما أنّ المقاطع أدناه تفسّر أسباب وقضايا النزاع الآنية التي لاحظناها في خلال العمل الميدانيّ.

١. توتّر سياسيّ – طائفيّ قديم العهد وكامنٌ فاقمته الأزمة السوريّة:

وفقًا لتقرير "منظّمة الرّؤية العالميّة" في العام ٢٠١٠، وقعت صداماتٌ عنيفةٌ في العام ١٩٧٥ عند بداية الحرب الأهليّة اللبنانيّة، عندما تعرّضت قرية تل عبّاس الغربي المسيحيّة لهجوم مجموعات مسلّحة (علويّون وسنّة بينهم مجموعاتٌ مسلّحةٌ فلسطينيّةٌ). ومع أنّ الإنقسام المسيحيّ – المسلم لا يُعرّف سياق النزاع في السهل اليوم، إلّا أنّ تبعاته والتوتّرات الأكبر ذات الصّلة في لبنان تستمرّ بعزل تل عبّاس عن معظم القرى الأخرى في السهل، ويبدو ذلك جليًا في عضويّتها في إتّحاد بلديّات نهر الأسطوان. لكن مدعاة القلق الأكبر هي العلاقة بين سكّان السهل من العلويّين والسنّة، والتي تواجه الكثير من التقلّبات، وغالبًا ما ترتبط بالأحداث السياسيّة الإقليميّة الأكبر. في السنوات الأولى من الحرب الأهليّة أيضاً، تسبّب التوتّر بين "منظّمة التحرير الفلسطينيّة" والنظام السّوري في خلق توتّر وصدامات بين العلويّين المؤيّدين في غالبيّتهم للنظام السّوري، والسنّة المؤيّدين في غالبيّتهم لـ"منظّمة التحرير"[١٠]. أما التصعيد الأخير فكان بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وانسحاب الجيش السّوري من لبنان في العام ٢٠٠٥، ومن ثم بداية الأزمة السوريّة في العام ٢٠١١، والأحداث العنيفة التي شهدتها طرابلس (٢٠٠٨-٢٠١٤) بين منطقتَي جبل محسن وباب التبّانة والتي انعكست سلبًا على منطقة السهل. وتبرز في هذا الإطار حوادث قطع الطريق في قرًى عدّة في عكّار، والعنف والإعتداءات التي وقعت ضدّ العلويّين في طرابلس في العام ٢٠١٣[١١].

أما على مستوى المجتمع، وبحسب النقاشات التي دارت في حلقات التّركيز مع النساء والشباب من العلويّين والسنّة، فيبدو أنّ هناك تصوّراتٌ سلبيّةٌ متبادلةٌ، وانعدامٌ في الثّقة، وتفاعلٌ محدودٌ جدًا بين السكّان من الطائفتين. وحيثما توجد علاقاتٌ متبادلةٌ، فإنّها تتّسم بالودّ، وتُدار فيها النزاعات بشكلٍ فوريٍّ كي لا تتطوّر وتتّخذ طابعًا طائفيًا. بالإضافة إلى ذلك، برزت مخاوف من اللّغة الطائفيّة التعبويّة التي تعتمدها الأطراف السياسيّة من أجل التهويل على السكّان المحليّين وشدّ عصب جمهورها، بما في ذلك الخطابات العلنيّة ذات الطّابع الطّائفي، أو الإتهامات الموجّهة إلى بعض السياسيّين من الطّائفة الأخرى بتقديم الدّعم غير المباشر للجماعات المتطرّفة.

للكثير من اللبنانيّين العلويّين في السهل صلاتٌ عائليّةٌ واجتماعيّةٌ قويّةٌ في سوريا، كما أنّ بعضهم يحمل الجنسيّة السوريّة. هذا، معطوفًا على تصوّرٍ مفاده أنّهم تاريخيًا تعرّضوا للتمييز في لبنان كأقليّة طائفيّة (وبشكلٍ متزايد منذ انسحاب النظام السّوري من لبنان)، يعزّز روابطهم (بما فيها السياسيّة) مع سوريا التي وصفها أحد المشاركين/ات في حلقات التركيز بأنّها "المكان الوحيد الذي أشعر فيه بالأمان". وذكر المشاركون/ات العلويّون/ات في حلقات التركيز أمثلةً عن حوادث محدّدة تعرّضوا/ن فيها للتحرّش في الطّريق أو في المؤسّسات التعليميّة بسبب انتمائهم الطائفيّ. كذلك، أشار هؤلاء إلى أنّ جيرانهم من السّنّة يتّهمونهم بأنّهم ليسوا "مسلمين صالحين" وبأنّهم "كفّار" بسبب الإختلافات في الممارسات الدينيّة، معبّرين عن قلقهم من تزايد التطرّف بين السنّة في المنطقة. من جهة أخرى، يجادل البعض أنّ سبب تهميش المجتمع العلويّ وانفصاله عن محيطه ذي الغالبيّة السنيّة يعود إلى الصّلات القويّة التي نسجها السياسيّون العلويّون مع النظام السّوري، لاسيّما "الحزب العربيّ الديموقراطيّ".

على الضفّة الأخرى، عبّر الشباب والنساء من السنّة في حلقات التركيز عن تصوّراتٍ سلبيّةٍ، وانعدامٍ في الثّقة وادّعاءاتٍ بعدم إحترام

[١٠] مجدّدًا، بحسب تقرير «منظّمة الرّؤية العالميّة» (٢٠١٠) المُشار إليه سابقًا، والوارد فيه أنّ هذه الصّدامات شملت هجومًا على قرية تلّ بيبه، ما تسبّب بتهجيرٍ دائمٍ للسكّان العلويّين.

[١١] للمزيد من التفاصيل عن هذه الإعتداءات تمكن مراجعة:
Human Rights Watch (Organization). 2013. "Lebanon: Sectarian Attacks in Tripoli - Threats to Alawites Increase as Tensions Mount." December 13. https://www.hrw.org/news/2013/12/19/lebanon-sectarian-attacks-tripoli.

المؤمنين المتديّنين من السنّة. هذا التردّد في نسج الصّداقات وتعزيز الصّلات بأفراد المجتمع العلويّ يتجلّى في قضيّة التلامذة السنّة الذي قرّروا ترك المدرسة الرسميّة المختلطة عندما افتتحَت مدرسةٌ جديدةٌ في قرية سنيّة قريبة نوعًا ما، بهدف خفض التفاعل مع الشباب العلويّين. كذلك عبّر المشاركون/ات السنّة في حلقات التركيز عن تصوّرٍ مفاده بأنّ العلويّين في المنطقة يتلقّون الدعم من النظام السّوري الذي وصفوه بالمهيمِن في العقود السّابقة لاغتيال الرئيس الحريري[١٢]. وزعم هؤلاء أنّ القوّات المسلّحة السوريّة قد تدخل لبنان في أيّ لحظةٍ الآن لحماية المجتمعات العلويّة في حال وقوع النزاع.

لكن، على كلّ حال، نادرًا ما يُترجَم هذا التوتّر في صدامات عنيفة. في الواقع، تظهر حوادث محدّدةٌ تردّدًا في تصعيد النزاعات القائمة، ووضعًا راهنًا يحفظه توازنٌ دقيقٌ في القوّة. على سبيل المثال، وقعت حادثة قتل غير متعمّد لشاب سنيٍّ من قرية الشّيخ عيّاش على يد سائقٍ علويٍّ في نهاية العام ٢٠١١، وحُلّت عن طريق الوساطة والتعويض الماديّ – الذي أشار بعض المُحاوَرين إلى أنّه ناهز المئة مليون ليرة لبنانيّة – من أجل ضمان عدم تصعيد الحادثة. وفي حالة أخرى في الفترة الزمنيّة ذاتها، زعم المُحاوَرون أنّ الجهود لتعبئة الشّباب السنّة سياسيًا ضدّ العلويّين في المنطقة دعمًا للمعارضة المسلّحة في سوريا، جرى كبحها فورًا من قبل الشخصيّات السنيّة الرّئيسة على المستوى المحلّي.

ب. ضعف آليّات التحكّم المؤسّسيّة والإجتماعيّة المحليّة لإدارة التوتّرات السوريّة – اللبنانيّة

تتداخل العلاقات والمشكلات بين اللاجئين السوريّين والمجتمعات المُضيفة مع القضايا المذكورة أعلاه التي تواجه المجتمعات المُضيفة. إجتماعيًا، تعكس هذه العلاقات إلى حدٍّ كبير الإنقسامات الطائفيّة القائمة بين اللبنانيّين، وقد أسقط كثيرٌ من هؤلاء هذا التوتّر على اللاجئين. في حلقات التركيز، كثيرٌ من المشاركين/ات السنّة والعلويّين من سكّان السهل – كما غيرهم من أفراد المجتمعات المُضيفة في مناطق أخرى من لبنان – شكوا منافسة اللاجئين السّوريّين اللبنانيّين على الموارد وفرص العمل، معترضين على تلقّي اللاجئين المساعدات، في وقت يختبر فيه كثيرٌ من اللبنانيّين مستوى الفقر ذاته. لكن المقابلات مع المُحاوَرين الرّئيسيّين ومع اللاجئين السوريّين أنفسهم تظهر أنّ المنافسة الفعليّة محصورةٌ في أعمال البناء، بينما تلقى العمالة السوريّة في الزراعة التقدير. لكن، على أيّ حال، وفي إشارة إلى إسقاط التوتّرات اللبنانيّة على العلاقة مع اللاجئين السوريّين، منح المشاركون العلويّون في وصفهم للاجئين الأولويّة للهويّة الدّينيّة، زاعمين أنّهم يشكّلون تهديدًا نظرًا لاحتمال تطرّفهم على يد الجماعات الدّينيّة، ومشيرين إلى أنّهم "يقدّمون الدّعم" السياسيّ للمجتمعات اللبنانيّة السنيّة.

إقتصاديًا، يشكّل اللاجئون السوريّون مجدّدًا الحلقة الأضعف في سلسلة الإنتاج الهرميّة والإستغلاليّة. في سياقٍ وطنيٍّ يضعف فيه دعم الدّولة وتنظيمها للقطاع الزراعيّ، يرزح سكّان السهل وأغلبهم من المزارعين الصّغار تحت رحمة مالكيٍ الأرض الكبار، وتجّار وسماسرة الخضار، وشركات الكيميائيّات الزراعيّة. أما المياومون السوريّون الموجودون حاليًا في وضعٍ قانونيٍّ واقتصاديٍّ هشٍّ فيغدون عرضةً للإستغلال على يد المزارعين والشّاويش. هكذا، يحصل العمّال السوريّون على أجورٍ منخفضة جدًا[١٣]، تذهب نسبةٌ منها إلى الشّاويش، وغالبًا ما يتعرّضون للإستغلال من قبل المزارعين الذين يدفعون لهم مبالغ أقلّ من المتّفق عليها، أو لا يدفعون لهم شيئًا في بعض الأحيان. أشار بعض المُحاوَرين الرّئيسيين أنّ المزارعين لا يدفعون الأجور نظرًا لأزماتهم الماديّة. وبما أنّ للسماسرة ومالكي الأرض والشركات وسائل كثيرة لإجبار المزارع على تسديد المال لهم، ينتهي الأمر بالمزارع في العادة إلى حرمان المياومين السوريّين من أجورهم.

نتيجة أزمة اللّجوء، يزداد الضّغط على البنية التحتيّة الماديّة والإجتماعيّة والإقتصاديّة الهشّة أساسًا في المنطقة. لطالما كانت البنية التحتيّة الماديّة مهملةً في سياسات التنمية اللبنانيّة المركزيّة، سواء لجهة معالجة مياه الصّرف الصحّي، أو مياه الريّ، أو المدارس الرسميّة، أو الكهرباء وغيرها، ما يجعل منها اليوم مصدر توتّرٍ في ظلّ ازدياد الضّغط عليها. إقتصاديًا، مازالت ملكيّة الأرض تتركّز في أيدي مجموعة قليلة من المزارعين الكبار، سواء العائلات الإقطاعيّة التقليديّة أو المزارعين الجدد المنتمين إلى النخبة السياسيّة والإقتصاديّة الحاليّة، ما يجبر الكثير من المزارعين المحليّين الصّغار على استئجار الأرض التي يعملون فيها. ويشكّل هذا النظام

[١٢] لدى سؤالهم عن اصطفاف الكثير من السياسيّين السنّة من عكّار إلى جانب النظام السّوري في الفترة ذاتها، برّر الشباب المشاركون في حلقات التركيز الأمر بأنه كان نتاج الضّرورة.

[١٣] يبلغ معدّل أجر المياومة الأنثى بين ١،١٠٠ و١،٥٠٠ ليرة في السّاعة، و٢،٥٠٠ ليرة للعامل الذّكر. ويوفّر النقلَ الشّاويشُ الذي يؤدّي دور صلة الوصل بين ربّ العمل والعمّال، مقتطعًا نسبةً قد تبلغ ٣٠٪ من الأجر بالسّاعة. في العادة، يُوظّف العمّال الزراعيّون كفريقٍ كامل (ورشة)، ويكونون عادةً من عائلة أو عشيرة واحدة من أجل تفادي التوتّر بين العمّال. في العادة، توكل إلى الرجال في الفريق المهمّات التي تحتاج إلى القوّة البدنيّة. في بعض الأحيان، يتلقّى العمّال أجورًا عينيّةً، أو يُسمَح لهم أخذ المنتجات الزراعيّة الأقلّ جودةً واستهلاكها مع عائلاتهم.

مصدر توتّر إذ يرفض هؤلاء المزارعون تسديد الإيجارات أحيانًا، لاسيّما مع ارتفاع إيجارات الأراضي في ظلّ الطلب الجديد عليها من قبل السوريّين للعيش والعمل فيها. أما توزيع المساعدات وفرص العمل في المنظّمات فيمثّل مصدر خلاف آخر، إذ جاهر بعض المُحاوَرين بالانزعاج من وجود غالبيّة مكاتب المنظّمات غير الحكوميّة في القبيّات وحلبا، معبّرين عن اعتراضات طائفيّة وسياسيّة على عدم توظيف أهل السهل في أيٍّ من هذه المنظّمات. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا إلى انتشار الفقر في المنطقة، تقع توتّراتٌ محدودةٌ بين اللاجئين والمجتمعات المُضيفة تتّصل بتوزيع المساعدات.

أخيرًا، تفتقر البلديّات في هذه المناطق إلى التجهيزات والخبرات اللازمة لإدارة الضّغط الإضافيّ. فمعظم البلديّات تعاني من محدوديّة الموارد الماليّة والإداريّة، وقد باشرت منذ وقت قصير فقط العمل مع بعضها البعض في إطار إتحاد بلديّات سهل عكّار المُستحدث مؤخّرًا. وبينما يتمتّع أعضاء المجلس البلديّ في مناطقَ أخرى من لبنان بخلفيّات ذات صلة بالنشاط الأهليّ والمدنيّ، يوجد في منطقة السهل عددٌ قليلٌ جدًا من المنظّمات المُجتمعيّة. بالإضافة إلى هذا، يفتقد أعضاء المجالس البلديّة إلى الخبرة في التعاون مع منظّمات الإغاثة والمجتمع المدنيّ، وكذلك إلى الصّلات مع الحكومة المركزيّة. نتيجةً لذلك، ينحسر تدخّل البلديّات في الخلافات المحليّة، ما يدفع بالسكّان أحيانًا إلى طلب تدخّلٍ أعلى مستوًى من الأطراف السياسيّة، وبالتالي تعريض القضايا المحليّة إلى خطر التّصعيد أو التوظيف.

ج. إزدياد هشاشة اللاجئين السوريّين إزاء الإستغلال والتحرّش

تطوّرت قضايا النزاع الواردة أعلاه تدريجيًا منذ بداية الأزمة السوريّة. لكن التغييرات في السياسة الوطنيّة في العام ٢٠١٥ فاقمت بعض الديناميّات المحليّة وزادت من هشاشة اللاجئين. من وجهة نظر اللاجئين السوريّين، يكمن الخوف الأكبر في صعوبة – وأحيانًا عدم القدرة على – قونَنة وجودهم في لبنان في ظلّ نظام الكفالة الذي دخل حيّز التنفيذ في كانون الثاني من العام ٢٠١٥[١٤]. ومع أنّ الكثير من منظّمات المجتمع المدنيّ والمنظّمات الحقوقيّة[١٥] قد وثّقت الهشاشة التي يتسبّب بها هذا النظام، يبدو أنّه يخلق تبعات وتعقيدات إضافيّةً في منطقة السهل. فبالنسبة إلى اللاجئين الذين يعيشون في الأراضي الزراعيّة وفي المخيّمات غير الرسميّة في السهل، يصعب جدًا العثور على كفيل، كما أنّ العمليّة البيروقراطيّة مشوّشةٌ ومكلفةٌ وتستلزم وقتًا طويلا[١٦]. في هذا السّياق، عدّد أحد المخاتير في المنطقة ١٠ وثائق (وثلاث نسخ من كلّ وثيقة) لازمةً لإتمام العمليّة، بعضها يُستحصَل عليه من طرابلس، أو حلبا، أو حتّى من سوريا (مع أكلاف إضافيّة)، ويبطل كثيرٌ منها في مهلة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر يومًا. بالإضافة إلى ذلك، يزعم المختار أن معاملةً واحدةً أو اثنتين فقط تنجحان، من أصل ٢٠٠–٣٠٠ معاملة تُقدّم شهريًا. في ضوء هذا، وصف السوريّون واللبنانيّون على حدٍّ سواء أنظمة الأمن العام بأنّها متقلّبةٌ وغامضةٌ، وبدوا عالقين في متاهةٍ بيروقراطيّةٍ لا يعرفون كيفيّة اجتيازها.

بحسب إفادات بعض المُحاوَرين، يقيم الجيش اللّبناني حواجز عدّةً ويعتقل بانتظام الرجال السوريّين ممّن لا يحملون أوراقًا قانونيّةً ويوقفهم لمدّة ثلاثة أيّام. هذا الواقع يجعل من المستحيل للرجال السوريّين العملَ في الزراعة، على الرغم من أنّهم كانوا يعملون موسميًا في المزارع اللبنانيّة قبل الأزمة السوريّة بوقتٍ طويل. وانتقد المزارعون اللبنانيّون هذه القيود أيضًا، هم الذين كانوا في حاجة إلى عمّال يعاونونهم في قطاف البطاطا في وقت إجراء المقابلات، وكانوا عاجزين عن نقل العمّال إلى أماكن العمل، مشيرين إلى حوادث أُوقف فيها الجيش شاحنات كانت تقلّ العمّال إلى الحقل، واعتقل كلّ العمّال السوريّين الذّكور الذين كانوا على متنها. وإلى جانب فرص العيش المحدودة للسوريّين والتي تؤثّر سلبًا على المزارعين اللبنانيّين، زادت هذه القيود على حركة الرجال من العبء المُلقى على كاهل النساء والأطفال اللواتي/الذين نادرًا ما يتعرّضون للتوقيف من قبل الجيش. وعلى الرغم من أنّ النساء والأطفال

---

[١٤] وفقًا لـ«وثيقة السياسات الخاصّة باللاجئين السوريّين» التي صادقت عليها الحكومة اللبنانيّة في تشرين الأوّل من العام ٢٠١٤. تمكن مراجعة «محضر إجتماع مجلس الوزراء في ٢٣ تشرين الأوّل ٢٠١٤». الولوج في ٢٢-٠٧-٢٠١٦. http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=6118

[١٥] راجع/ي على سبيل المثال:
Amnesty International. 2015. "Pushed to the Edge: Syrian Refugees Face Increased Restrictions in Lebanon." Index: MDE 24/1785/2015. London, Bobseine, Haley, and Human Rights Watch (Organization). 2016. "I Just Wanted to Be Treated like a Person": How Lebanon's Residency Rules Facilitate Abuse of Syrian Refugees. https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/lebanon0116web.pdf, NRC, and IRC. 2014. "Legal Status of Refugees from Syria: Challenges and Consequences of Maintaining Legal Stay in Beirut and Mount Lebanon."

[١٦] تباينت أنواع الكفالة التي كان السوريّون يتقدّمون بطلبها، وتضمّنت الكفالة الفرديّة، والكفالة المرتبطة بالأرض التي كانوا يعيشون عليها، و/أو العمل في أرضٍ زراعيّةٍ يملكها ربّ العمل. أما المعلومات الخاصّة بتفاصيل الصّعوبات وآثار هذه الأنواع المختلفة من الكفالة فتتجاوز مجال هذه الدراسة.

عملوا/ن تقليديًا في الأرض وتلقّوا/ن أجورًا أقلّ، إلا أنّهم باتوا/ن اليوم مجبرين/ات على العمل لساعات أطول لتعويض خسارة الدّخل الذي كان يجنيه الرجال. كذلك تُجبَر النساء على إدارة شؤون الحياة وحدهنّ، كزيارة الطبيب أو التسوّق، بينما كنّ في السابق في حلٍّ من هذه المهمّات، أو كنّ على الأقلّ يقمن بها برفقة الرّجال.

وفي سياقٍ متّصلٍ بحسب المُحاوَرين الرّئيسيّين، يتعرّض اللاجئون السوريّون في المخيّمات غير الرسميّة، ولاسيّما النساء، إلى التحرّش نظرًا لظروف حياتهم. في بعض المخيّمات، كانت هناك شكاوى من زياراتٍ متكرّرة ومحاولات جنسيّة يقوم بها رجالٌ من المجتمعات المُضيفة، وأحيانًا بتسهيلٍ من الشّاويش لمكاسب شخصيّة. كذلك، تحدّث البعض عن تهديداتٍ بالمزيد من التحرّش في حال صُدّت محاولاتهم، بما في ذلك رمي الحجارة وإحراق خيام النساء اللّواتي لا يجارينهم في مآربهم. وفي هذا السّياق، أخبرنا بثلاث حالات اضطُرّت فيها عائلاتُ فتياتٍ صغيراتٍ إلى الإنتقال من مخيّماتٍ معيّنة لهذه الأسباب (راجع/ي دراسة الحالة). وتغدو النساء أكثر هشاشةً في حال توقيف أفراد عائلاتهنّ من الذّكور لعدم حملهم أوراق إقامة قانونيّة، إذ يضطرن إلى المبيت وحدهنّ لليالٍ عدّة. كذلك في صيف العام ٢٠١٥، جرى إخلاء المخيّمات غير الرسميّة القريبة من الطّرق الرّئيسة على يد الجيش اللبنانيّ والأهالي، ما تسبّب بصعوباتٍ لوجستيّةٍ للاجئين، ووضعهم تحت رحمة الشّاويش الذي نقلهم إلى أراضٍ بديلة.

الشّكل ٢: أسباب النزاع البنيوية في منطقة سهل عكّار

٤. الأطراف الفاعلة

من المغري تبسيط مشهد الأطراف السياسيّة في السهل، وتقسيمها إلى معسكرَين سياسيّين واضحَين، الأوّل علويّ داعمٌ للنظام السّوري، والثاني سنّي مضادٌّ له. إنّ قرب السهل من سوريا وارتباط أقليّته العلويّة بالمجتمعات العلويّة في سوريا يورّطه في النزاعات الإقليميّة، ويجعله هشًا إزاء التغيّرات الحاصلة في البلد المجاور. اليوم، يبدو أن هناك فرصٌ محدودةٌ لأولئك المستقلّين سياسيًا عن أصولهم الطائفيّة، ما يترك آثارًا سلبيّةً على الدّيناميّات المحليّة المطروحة أدناه. لكن على أيّ حال، هذا التبسيط يُواري الفرص والأطراف التي يمكنها دعم مساعي الحدّ من النزاعات. لمحافظة عكّار تاريخٌ طويلٌ من هيمنة العائلات الإقطاعيّة، أبرزها عائلة المرعبي التي تغيّرت وتنوّعت ولاءاتها السياسيّة بحسب الظّروف الوطنيّة. بالإضافة إلى هذا، ولاسيّما قبل العام ٢٠٠٥، كان لكثير من السنّة ولاءاتٌ للأحزاب السياسيّة الموالية للنظام السّوري ومن بينها "حزب البعث". وكما أشار أحد المُحاوَرين، الثقافة السياسيّة الشعبيّة هي ثقافةٌ تنصاع لبُنى القوّة القائمة، مع ترجيح بنى الدّولة، سواء كانت أجهزة الأمن أو الجيش أو المجموعات السياسيّة المسيطرة.

يمكن تقسيم الأطراف الفاعلة بشكلٍ عام إلى فئتَين ترتبطان بقضايا النزاع الرّئيسة المذكورة أعلاه. تشمل المجموعة الأولى الأطراف السياسيّة الفاعلة على المستوى الوَطنيّ أو تلك ذات الأهميّة على الصّعيد الوطنيّ، والتي ترتبط بشدّة بالنزاع السياسيّ – الطائفيّ. أما المجموعة الثانية، فتضمّ الأطراف الإجتماعيّة والإقتصاديّة الفاعلة محليًا، والتي ترتبط أدوارها بشدّة بالبنى التحتيّة الإجتماعيّة والماديّة الضعيفة والمُتنازَع عليها في المنطقة، وبأنظمة الإستغلال الإقتصاديّ.

أ. الأطراف السياسيّة ذات الأهميّة على الصّعيد الوطنيّ

١. **الحزب العربيّ الديموقراطيّ، بقيادة رفعت عيد**[١٧]: طيلة ثلاثة عقود، كان علي عيد مؤسّس "الحزب العربيّ الديموقراطيّ" ووالد رئيس الحزب الحالي رفعت عيد، الشخصيّة السياسيّة العلويّة الأكثر هيمنةً في طرابلس وعكّار. بدأ عيد حياته السياسيّة كمناصر للإعتراف بحقوق أفراد الطائفة العلويّة في لبنان. وفي خلال الحرب الأهليّة اللبنانيّة، ساهمت علاقته الوطيدة بأفراد من آل الأسد في سوريا ودوره العسكريّ كوكيلٍ للنظام، في تعزيز سلطته وانتخابه لاحقًا عضوًا في البرلمان في العام ١٩٩٢. ونظرًا إلى السياسات الداخليّة للنظام، خسر الحزب موقعه المميّز ولم يكتسبه مجدّدًا حتى تسلّم بشّار الأسد الحكم في سوريا، ثم تسليم علي عيد قيادة الحزب لابنه رفعت، وبشكلٍ خاصٍّ بعد اغتيال الرّئيس الحريري في العام ٢٠٠٥. منذ ذلك الوقت، أظهر الحزب معارضةً شديدةً لـ"تيّار المستقبل" في الشّمال، وقد تُرجمَ هذا الموقف السياسيّ في معارك مسلّحة متكرّرة في مدينة طرابلس، فاقمت تداعياتها التوتّرات الطائفيّة في عكّار. لكن الخطّة الأمنيّة التي نتجت عن اتّفاق "تيّار المستقبل" و"حزب الله"، جمّدت إلى حدٍّ كبيرٍ القتال بين منطقتَي جبل محسن وباب التبّانة في طرابلس. هذه الخطّة الأمنيّة والحكم الغيابيّ بحقّ قيادة "الحزب العربيّ الديموقراطيّ" في قضيّة تفجير مسجدَين سنيّين في طرابلس في نهاية العام ٢٠١٣، أدّيا إلى تعليق، بل إنهاء الحزب فعليًا، لاسيّما في ظلّ الغياب العلنيّ لقائده رفعت المتواري عن الأنظار حاليًا بعد إدانته في العام ٢٠١٤، ووفاة مؤسّس الحزب في كانون الأوّل من العام ٢٠١٥. لكن على المستوى الشعبيّ، لا يزال الولاء للحزب موجودًا في أوساط المجتمعات العلويّة، ولم تنجح أيّ مجموعاتٍ سياسيّةٍ أخرى بتأدية دوره السياسيّ بشكلٍ تامٍّ، ولا باجتذاب مؤيّديه.

٢. **حزب البعث**: لا تحوي قرى السهل مؤيّدين كثرًا لـ"حزب البعث" فحسب، بل تضمّ أيضًا أعضاءً مسجّلين يتبوّأ بعضهم مواقع قياديّةً في الحزب. وعلى الرغم من الإدّعاءات بأنّ الحزب اكتسب شعبيّته تاريخيًا من خلال دفاعه عن الفلاحين في وجه الأسياد الإقطاعيّين، فإنّ تأييد الحزب اليوم يُعتبر امتدادًا لتأييد النظام السّوري كطرفٍ فاعلٍ يمكنه تقديم الدّعم للطائفة المهمّشة في المنطقة. في السهل، هناك مجالٌ ضيّقٌ لسياسات الحزب المستقلّة أبعد من تأييد النظام، وغالبًا ما تتلازم العضويّة فيه مع مكانةٍ

[١٧] لقراءة المزيد عن نشأة الحزب ونموّه تمكن مراجعة:
Raphaël Lefèvre. 2014a. "Power Struggles Among the Alawites in Lebanon, Part I & II." Carnegie Middle East Center http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=54058 Raphaël Lefèvre. 2014b. "Lebanon's Alawites at a Crossroads." Carnegie Middle East Center. http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=55663 (تم الولوج في ٢٠١٦/٦/١٧).

إجتماعيّةٍ أخرى كالمخترة أو العضويّة في المجلس البلديّ.

٣. الحركة الشعبيّة اللبنانيّة (النائب مصطفى علي حسين): بدايةً، ترشّح حسين في انتخابات العام ٢٠٠٥ البرلمانيّة على لائحة "تيّار المستقبل" الذي كان عضوًا فيه، وانتُخبَ عن المقعد العلويّ في عكّار. وفي استدارةٍ سياسيّةٍ مفاجئة، ترك حسين التيّار في العام ٢٠٠٧ ليؤسّس الحركة الشعبيّة اللبنانيّة التي تؤيّد النظام السّوري. اليوم، يتمتّع حسين بتأييدٍ شعبيٍّ مقبولٍ كصوتٍ سياسيٍّ علويٍّ في سهل عكّار، في ظلّ تراجع آل عيد، على الرغم من أنّه حتى الآن لا يمتلك موارد ماليّةً وسياسيّةً كبيرةً ولا يحظى بجمهورٍ واسع.

٤. تيّار المستقبل: لعلّه الطرف السياسيّ الأكثر شعبيّةً في أوساط المجتمعات السنيّة في السهل منذ انسحاب النظام السّوري من لبنان في العام ٢٠٠٥. يحضر التيّار محليًا من خلال منسّقيه في عكّار، والبلديّات المنتخبة المحسوبة عليه، ونوّاب كتلته (خضر حبيب ومعين المرعبي). عددٌ من المحاوَرين وصفوا هؤلاء بالـ"موظّفين"، مشيرين إلى أنّهم يستمدّون قوّتهم السياسيّة من ارتباطهم بـ"تيّار المستقبل"، وهم بشكلٍ عام لا يتمتّعون بقيادةٍ سياسيّةٍ مستقلّة. في كثيرٍ من الأحيان، يُطلب تدخّل أعضاء القيادة المركزيّة (بمن فيهم نادر وأحمد الحريري) للتعامل مع المسائل السياسيّة أو حتى الخلافات المحليّة. في السّنوات القليلة الماضية، يبدو أن شعبيّة التيّار في سهل عكّار قد بدأت تذوي نتيجة تراجع موارده الماليّة التي كان يغدقها على جمهوره في المنطقة، بعدما كان يتمتّع بشعبيّةٍ كبيرةٍ بعد اغتيال الرئيس الحريري وصعود التوتّر السياسيّ على المستوى الوطنيّ بين معسكَري ٨ و١٤ آذار[١٨]. لكن سياسات الشخصيّة وتقديم "تيّار المستقبل" كممثّلٍ للجمهور السنّي في المنطقة، يحفظان إلى حدٍّ ما موقع التيّار المميّز.

٥. خالد الضّاهر: إنتُخب الضّاهر في دورة العام ٢٠٠٩ نائبًا عن «تيّار المستقبل»، لكنّه عاد وعلّق عضويّته في كتلة «المستقبل» النيابيّة[١٩]. ينتمي الضّاهر إلى قرية ببنين في عكّار (لا تقع في السهل). بدأ حياته السياسيّة مع "الجماعة الإسلاميّة" وانتُخب نائبًا عنها في البرلمان في العام ١٩٩٦ قبل أن يترشّح منفردًا ويخسر في انتخابات العام ٢٠٠٠، بعد خلافٍ نشب بينه وبين الجماعة[٢٠]. مازال تأثير خلفيّته السياسيّة باديًا، وهو يعبّر بوضوح عن معارضته النظام السّوري ودعمه للجماعات الدّينيّة الإسلاميّة / السلفيّة، ووفقًا لكلامه، انتصاره لحقوق الطائفة السنيّة. وعلى الرغم من عدم تمتّعه في السهل بشعبيّةٍ مماثلةٍ لشعبيّته في مناطق أخرى من شمال لبنان، يمثّل الضّاهر الصّوت العلنيّ لهذه الجماعات هناك، وقد اتّهمه بعض المُحاوَرين الرّئيسيّين بالتحريض الطائفيّ.

٦. الشخصيّات الدينيّة والمشايخ (بما فيهم دار الفتوى والأوقاف): تؤدّي الشخصيّات الرّئيسة في فروع المؤسّسات الدينيّة الفاعلة على الصعيد الوطنيّ دورًا إجتماعيًا – سياسيًا هامًا، ممثّلةً العواطف الدينيّة ومانحةً الشرعيّة السياسيّة للأطراف السياسيّة، بالإضافة إلى تدخّلها وتقديمها أو إدارتها المساعدات الموفّرة لمجتمعات اللاجئين السوريّين. وفي هذا السّياق، تبرز دار الفتوى والشّيخ «مالك جديدة»، رئيس دائرة أوقاف عكّار ورئيس «هيئة علماء المسلمين في لبنان» ٢١ حتّى استقالته في العام ٢٠١٤ على خلفيّة خلافات مع الهيئة. وتحدّث بعض المُحاوَرين الرّئيسيّين عن الدور السلبيّ المحتمل لبعض الشخصيّات السياسيّة في التحريض الطائفيّ ونشر الأفكار المتطرّفة، مع أنّ معظمهم أشار إلى أنّ هذه الأفكار أقلّ انتشارًا في السهل منها في مناطق أخرى من عكّار.

---

[١٨] على سبيل المثال، في خلال عملنا الميدانيّ، أشار بعض المزارعين ممّن أجرينا لقاءاتٍ معهم أنّهم كانوا يتحضّرون لزيارة نوّاب «تيّار المستقبل» آملين بالحصول على تعويضاتٍ عن الأضرار التي لحقت بموسم البطاطا نتيجة ظروف الطّقس، لكن معظم هؤلاء كانوا ممتعضين من عدم التجاوب المتوقّع من قبل أعضاء التيار.

[١٩] على الرغم من أنّ الضّاهر علّق عضويّته في التيّار، أشارت تقارير إلى أنّ التيّار قد طلب إليه ذلك بعد معارضته إزالة لافتاتٍ إسلاميّةٍ دينيّةٍ في بعض مناطق طرابلس، ما تسبّب بانزعاج أطراف مسيحيّة عدّة. للمزيد من التفاصيل تمكن مراجعة:
The Daily Star. 2015. "Controversial MP Suspends Future Bloc Membership," February 11, sec. Lebanon news. http://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Feb-11/287087-mp-khaled-daher-tells-the-daily-star-he-suspended-membership-from-the-future-parliamentary-bloc.ashx (الولوج في 17/6/2016).

[٢٠] للمزيد من التفاصيل عن خلفيّة الضّاهر السياسيّة، تمكن مراجعة هذا الحوار الذي أجرته معه مجلّة «البيان» الشماليّة الأسبوعيّة:
"النائب خالد الضاهر يتحدث بكل جرأة وصراحة على صفحات "البيان": أنا لستُ ذراعاً عسكرياً لتيار المستقبل... أنا مواطن لبناني أدافع عن كرامتي حتى الموت"
http://www.albayanlebanon.com/news.php?id=11802&idC=4 (الولوج في ١٧-٠٦-٢٠١٦).

[٢١] للمزيد من المعلومات عن «هيئة العلماء المسلمين»، تمكن مراجعة:
Al-Masri, Muzna. 2015. "Between Local Patronage Relationships and Securitization: The Conflict Context in the Bekaa Region." Beirut: Lebanon Support / UNDP.

مع الإشارة إلى أنّ دور الهيئة في طور التراجع، لاسيّما مع صعود دار الفتوى بعد انتخاب المفتي دريان في العام ٢٠١٤.

٧. **القوّات المسلّحة اللبنانيّة ومختلف أجهزة الدولة الأمنيّة:** للدّور الذي تؤدّيه هذه الأجهزة أثرٌ بارزٌ في الحياة اليوميّة للاجئين السوريّين في المنطقة، لاسيّما لجهة إجتياز الحواجز وتوقيف اللاجئين ممّن لا يحملون أوراق إقامة قانونيّة، لمدّة ثلاثة أيّام في غالب الأحيان بحسب إفادات اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، يزداد تسليط الضوء على اللاجئين نتيجة موقع المنطقة على الحدود السوريّة – اللبنانيّة، والمزاعم القائلة بقيام المجموعات السياسيّة بتعبئة واستقطاب الشّباب من اللبنانيّين والسوريّين للإلتحاق بالجماعات المسلّحة العنفيّة.

ب. الأطراف الإجتماعيّة والسياسيّة الفاعلة على الصّعيد المحلّي:

٨. **البلديّات والمخاتير:** على الرغم من محدوديّة إمكاناتها في الإدارة والحوكَمة، لعلّ البلديّات هي الأطراف المحليّة الأكثر أهميّةً على المستوى السياسيّ اليوم، فهي تضمّ في مجالسها شخصيّاتٌ مجتمعيّةٌ رئيسةٌ تستمدّ سلطتها محليًا من الرّوابط العائليّة، كما من دورها كوسيطة للسياسيّين على المستويَين المناطقيّ والوطنيّ. ويعكس الإحتقان في أوقات الإنتخابات البلديّة التوتّرات السياسيّة والعائليّة، لكنّه ينتهي في غالب الأحيان مع إنتهاء الإنتخابات. ونظرًا لقلّة عدد السكّان فيها، لا تحظى بعض القرى ببلديّاتٍ مستقلّة، ما يُكسب المختار المنتخَب محليًا دورًا هامًا.

٩. **تجّار المنتجات الزراعيّة:** أو السّماسرة كما يدعوهم المزارعون، هم مكوّنٌ مركزيٌّ في الدّورة الإقتصاديّة الزراعيّة، ويتمتّعون بسلطة كبيرة على معيشة المزارعين المحليّين، إذ يتحكّمون بأسعار المنتجات الزراعيّة وبإمكانيّة الحصول على قروض من شركات الكيميائيّات الزراعيّة. كذلك، يتمتّع هؤلاء بعلاقاتٍ مباشرةٍ مع الأطراف السياسيّة ومالكي الأرض، ويديرون معهم معظم الجمعيّات والتعاونيّات الزراعيّة العاملة محليًا.

١٠. **مالكو الأرض التاريخيّون والإقطاعيّون:** في ما مضى، كان مالكو الأرض[٢٢] يشكّلون أطرافًا سياسيّةً واقتصاديّةً رئيسةً، لكنّهم اليوم باتوا يحظون بتأثيرٍ سياسيٍ مباشرٍ محدودٍ في ما يتعلّق بملكيّتهم للأرض، على الرغم من أنّ لبعضهم تأثيرٌ سياسيٌ مستمدٌّ من دورهم السياسيّ الوطنيّ. على سبيل المثال، لم يُشر لنا أحدٌ إلى دورٍ مباشرٍ لمالكي الأرض في الإنتخابات البلديّة، أو إلى تدخّلهم في خطط التنمية المحليّة. لكن هؤلاء يتمتّعون بسلطة كامنة – يفاوض من خلالها وكلاؤهم ممّن يديرون الأرض في العادة – إذ بمستطاعهم تغيير ظروف حياة المزارعين الذين يستأجرون ويزرعون الأرض إلى حدٍّ كبيرٍ.

١١. **الشّاويش، أو المشرفون الموكلون مراقبة المخيّمات التي يعيش فيها اللاجئون:** يؤدّي هؤلاء دورًا محوريًا في توفير الملجأ وفرص المعيشة للاجئين السوريّين، ومازالوا يمثّلون المدخل الرّئيس لبعض منظّمات الإغاثة. كما لاحظنا، يتواطأ الشّاويش أحيانًا في استغلال المياومين السوريّين وفي السّماح بالتحرّش باللاجئات السوريّات واستغلالهنّ[٢٣].

١٢. **المنظّمات غير الحكوميّة الوطنيّة والدوليّة:** تبدو ظهوريّة هذه المنظّمات على الصّعيد المحليّ محدودةً، على الرغم من أنّها تؤدّي دورًا ضروريًا في تقديم المساعدات للاجئين وللمجتمع المُضيف. مع هذا، تتسبّب أحيانًا قلّة المعرفة بالحساسيّات السياسيّة المحليّة بتصاعد هذه الحساسيّات في أوساط المجتمعات المحليّة.

---

[٢٢] من العائلات الأقدم، تبرز عائلة المرعبي، أما بالنسبة إلى مالكي الأرض الجدد فقد أُخبرنا بأنّهم يضمّون عائلتَي الحريري وأبو جودة من بين عائلاتٍ أخرى.

[٢٣] للمزيد من المعلومات عن دور الشّاويش، تمكن مراجعة:
Abou Kheir, Malek. 2016. "The Syrian camps Shawish: A man of power and the one controlling the conditions of refugees". UNDP Peace Building in Lebanon Supplement, Issue 12, June 2016. http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/peacebuilding-supplement-12/ El-Helou, Maya. 2014. Refugee Camps in Lebanon: Syrian Women Bodies as a Site of Structural Violence. The Legal Agenda http://english.legal-agenda.com/article.php?id=673&lang=en (الولوج في ٠٥-٠٧-٢٠١٦).

٥. الدّيناميّات

لا بدّ من موضعة الوصف التالي للمقسِّمات والموصِلات[٢٤] ضمن خطٍّ زمنيٍّ من التقلّبات في العلاقات بين مختلف المجموعات الطائفيّة والسياسيّة في السهل، مع اعتبار اغتيال الرّئيس الحريري وبداية الأزمة السوريّة منعطفَين رئيسيّين. لقد شهد العامان الماضيان هدوءًا متزايدًا بعد أزمة عرسال، ودورًا متعاظمًا للقوّات المسلّحة اللبنانيّة، وخفضًا للإحتقان بين "تيّار المستقبل" ومعسكر ٨ آذار السياسيّ، بالتزامن مع اعتقاد عام في المنطقة بأنّ النظام السّوري أكثر قدرةً على الصّمود ممّا كان يُعتقد في بداية الأزمة. مع هذا، حدث نوعٌ من الشّرخ في العلاقات الطائفيّة لم يلتئم بعد. ويبدو هذا واضحًا في ادّعاء أحد المُحاوَرين بأنّ الشخصيّات الدينيّة السنيّة خفّفت من زياراتها إلى القرى العلويّة. بالإضافة إلى ذلك، تترك التبادلات السياسيّة والإقتصاديّة اليوميّة أثرًا بارزًا، لاسيّما بالنسبة إلى مسائل إدارة الصّادرات والواردات الزراعيّة، والتدابير التي تحكم عمل اللاجئين السوريّين.

أ. المُقسِّمات:

- ضعف البنى التحتيّة الإجتماعيّة والآليّات المحليّة للحدّ من النزاع[٢٥]. يجب أن يُنظر إلى آليّات الحدّ من النزاع المحدودة في ضوء الإستقرار الحديث نسبيًا لهذه المجتمعات في المنطقة، وتاريخها من الحرمان. بالمقارنة مع مناطق أخرى من لبنان، تُعتبر نسبة المتعلّمين منخفضة، والبلديّات قليلة الخبرة، كما أنّ هناك منظّماتٌ مجتمعيّةٌ قليلةٌ إن لم نقل معدومة. فعليًا، يعني هذا أنّه في حال أقدم بعض الشّبان[٢٦] على التحرّش باللاجئين السوريّين أو الدّخول في عراك معهم، فهناك احتمالٌ متزايدٌ بتصعيد النزاع، إذ تبدو التدخلّات المحليّة محدودة السّلطة والخبرة. أحيانًا، يُطلب إلى السياسيّين والشخصيّات الشماليّة والوطنيّة التدخّل لحلّ النزاعات المحليّة نظرًا لتوقّع مساهمتهم الماديّة أو تسديدهم الديّة التي يعجز المحليّون عن تسديدها، من أجل تنفيس الإحتقان.

- التحريض الدّينيّ والطائفيّ من قبل الإعلام، وبعض الشخصيّات الدينيّة والأطراف السياسيّة الوطنيّة، وانتشار الشّائعات التي تساهم سلبًا في تفاقم الوضع الهشّ في الأساس، ولاسيّما في ما يتعلّق بالعلاقات بين أفراد المجتمعات السنيّة والعلويّة. ويشمل هذا على سبيل المثال إضفاء الإعلام أبعادًا سياسيّةً – طائفيّةً على الخلافات القرويّة التي لا تحتمل أبعادًا كهذه، أو الشّائعات والإتّهامات المنتشرة إنّما غير المسندة بقيام شبّانٍ من قرًى معيّنةٍ بدعم الجماعات المسلّحة (سواء تلك الموالية أو المعادية للنظام السّوري)[٢٧].

- التنافس على المساعدات والتصوّر القائل بانحياز المؤسّسات الإنسانيّة الدوليّة: يشمل هذا التنافس بين المجتمعات اللبنانيّة والسوريّة في هذه المنطقة الفقيرة، بالإضافة إلى التنافس الطائفيّ بين قريةٍ وأخرى. في بعض الأحيان، يكون عدد اللاجئين أكبر في القرى السنيّة، ما يجتذب مساعدات أكثر للاجئين وللمجتمع المُضيف، ويثير استياء القرى العلويّة. أما الجهود التي بُذلت ل تدارك هذا الوضع من خلال إيصال المساعدات إلى المجتمعات العلويّة فلاقت أصواتًا معترضةً في القرى السنيّة ومناديةً باستهداف المجتمعات حيث الحاجة إلى المساعدات أكبر.

---

[٢٤] طُوِّرت الأداة لتحليل الموصِلات والمقسّمات من قبل Collaborative for Development Action (CDA) كجزءٍ من برنامج القدرات المحليّة من أجل السّلام. لقراءة توصيف الأداة، تمكن مراجعة: http://local.conflictsensitivity.org/other_publication/do-no-harm-local-capacities-for-peace-project/ (الولوج في ٠٧-٠٣-٢٠١٦).

[٢٥] تُعرّف آليّات الحدّ من النزاع بأنّها: «الجهود لاحتواء أو تخفيف كميّة العنف التي يستخدمها الأطراف في النزاع العنيف، وجعلهم ينخرطون في عمليّةٍ تهدف إلى تسوية الخلاف وإنهاء العنف». راجع/ي صفحة ١٨ في:
Payson Conflict Study Group. 2001. "A Glossary on Violent Conflict Terms and Concepts Used in Conflict Prevention, Mitigation, and Resolution in the Context of Disaster Relief and Sustainable Development." Payson Center for International Development and Technology Transfer - Tulane University. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/6C8E6652532FE542C12575D-D00444F2D-USAID_may01.pdf.

[٢٦] أُخبِرنا أنّ حوادث التحرّش والعراكات العنيفة المتزايدة في منطقة السهل يقف وراءها شبّانٌ بعضهم يتعاطون المخدّرات. لم نتمكّن من تحرّي هذه الإدّعاءات أكثر.

[٢٧] كمثالٍ على هذه الشّائعات غير المسندة، سمعنا من السوريّين ومن اللبنانيّين على حدٍّ سواء أنّ بعض وكالات الأمم المتّحدة تدفع المال للأجهزة الأمنيّة لتغطية تكاليف توقيف اللاجئين السوريّين (حتّى ثلاثة أيّام)، ما يشجّع هذه الممارسة وفقًا لهؤلاء. لم نتمكّن من تحديد مصدر هذه الشّائعة، لكنّ وكالات الأمم المتّحدة نفت هذه الإدّعاءات، وأكّدت أنّ ما من سياسةٍ يمكن تفسيرها على هذا النحو. لكن من الواضح أنّه يمكن لهذه الشّائعات أن تترك بعض التداعيات السلبيّة على نظرة اللاجئين إلى الأمم المتحدة على المستوى المحليّ.

- غياب فرص التمثيل السياسيّ بما يتجاوز الإنقسام السياسيّ – الطائفيّ بين معسكرٍ علويٍّ مؤيّدٍ للنظام السّوري من جهة، ومعسكرٍ سنيٍّ معادٍ له من جهة أخرى. وغالبًا ما يساهم هذا الإنقسام في تنميط أفراد الطوائف الأخرى، كما في افتراض السنَّة أن جميع العلويّين يؤيّدون النظام السّوري على سبيل المثال.

- التباين في بعض المناطق بين مكان الولادة والمكان الفعليّ الذي يصوّت فيه السكّان ضمن منطقة عكّار، يضعف بعض البلديّات المحليّة وقيمتها التمثيليّة. في بعض القرى، يكتسي هذا الأمر بعدًا طائفيًا، إذ يعيش أفراد طائفة أو أخرى خارج نطاق سلطة بلديّة القرية التي يصوّتون فيها، مُعيدين محدوديّة الخدمات التي يتلقّونها إلى المتغيّرات الطائفيّة.

ب. الموصلات:

- إستحداث اتّحاد بلديّات وتحسّن التنسيق بين أعضاء الحكومة المحليّة. نظرًا لضعف الأطراف السياسيّة الأخرى، يغدو دور البلديّات بالغ الأهميّة. لقد ساهمت البرامج والآليّات المحليّة للإستقرار الإجتماعيّ في جمع الأطراف من مختلف القرى في شراكات مع الإتّحاد البلديّ، ما عزّز دور الإتّحاد، وسلّط الضّوء على الجانب الإيجابيّ للعلاقات في السهل، ووسّع الشبكة الإجتماعيّة للأطراف المحليّة للحدّ من النزاع حين تدعو الحاجة.

- تدخّل الشخصيّات الرّئيسة في القرى في أوقات الأزمات، لاسيّما عندما يكون النزاع محدودًا، هو أمرٌ إيجابيّ أيضًا. لكن هذه التدخّلات لا تكفي دائمًا لاسيّما عندما يقع نزاعٌ كبيرٌ يتطلّب التعويض المادّي من الوسيط، إذ تتمتّع هذه الشخصيّات بتأثيرٍ سياسيٍّ محدودٍ مقارنةً بتدخّلات الشخصيّات السياسيّة رفيعة المستوى.

- التدخّلات التنمويّة وتلك الراميّة إلى تحقيق الإستقرار الإجتماعيّ، والتي يمكنها اليوم أن تستفيد من المعلومات المتوفّرة مؤخّرًا عبر مكتب التنمية المحليّة على مستوى محافظة عكّار، وخرائط المخاطر والموارد التي يسّرتها وزارة الشّؤون الإجتماعيّة و"البرنامج الإنمائيّ للأمم المتحدة" في البلديّات الأكثر ضعفًا في المنطقة. وتسمح المعلومات المتوفّرة في الموردَين المذكورَين بتحسين البرمجة التنمويّة وتصميمها بما يلائم وقائع كلّ قرية[٢٨].

- توفّر فرص المعيشة للاجئين السوريّين ما يساهم إيجابًا في الإقتصاد المحليّ. وتخفّف هذه المصلحة المتبادلة من التوتّرات اللبنانيّة – السوريّة، محفّزةً الأطراف اللبنانيّة على تقديم الدّعم للعمّال السوريّين أو التدخّل نيابةً عنهم في أوقات النزاع.

- الوفرة في بعض الموارد الطبيعيّة الضروريّة في الإنتاج الزراعيّ، ولاسيّما المياه، ما يخفّف من حدّة التوتّر المرتبط بالإنتاج الإقتصاديّ.

٦. التوصيات

يتطلّب تحقيق الإستقرار الإجتماعيّ في المنطقة معالجة الأسباب البنيويّة التي تتسبّب بالنزاع فيها، من خلال وضع خطّة تنمويّة إستراتيجيّة تمنح السكّان المحليّين تحكّمًا أكبر وعائدات أفضل من نشاطاتهم الزراعيّة، ما يجعلهم أقلّ عرضةً للإستغلال والتعبئة. على المدى المباشر، يمكن لمشاريع الإستقرار الإجتماعيّ معطوفةً على مشاريع التنمية ذات الحساسيّة تجاه النزاع، أن تحمي المنطقة من آثار التغيّرات السياسيّة الإقليميّة:

أ. على الحكومة اللبنانيّة ومنظّمات الإغاثة دعم مشاريع التنمية الإقتصاديّة، لاسيّما مشاريع التنمية المحليّة الزراعيّة التي تعزّز الدورة المكتملة للإنتاج الزراعيّ – وليس فقط برامج التدريب والتوجيه – بما يتّصل بالأجندة الوطنيّة ويحدّ من الإعتماد على السّماسرة. يمكن لهذا أن يشمل تقديم الفرص البديلة والمستدامة للمزارعين لبيع منتجاتهم في الأسواق المحليّة والعالميّة. إنّ إمكانيّة إنشاء سوقٍ محليٍّ للخضار كتلك التي في طرابلس، يمثّل فرصةً تستحقّ التحرّي أكثر، إذ يمكن لتلك السّوق أن تحسّن العلاقات عبر الطّوائف.

[٢٨] للإطلاع على نتائج خرائط المخاطر والموارد، تمكن مراجعة http://4wslebanon.net:8080/lhsp/portal.

ب. على منظّمات الإغاثة حفظ التوازن بين منح الأولويّة للمناطق الأكثر ضعفًا من جهةٍ، واستهداف القرى ذات الخلفيّات الطائفيّة المتنوّعة من جهةٍ أخرى، من أجل ضمان معايير استهدافٍ شفّافة.

ت. على المنظّمات العاملة في مجال الإستقرار الإجتماعيّ وبناء السّلام دعم الآليّات اللبنانيّة – السوريّة لتحقيق العدالة غير النظاميّة والحدّ من النزاع، بالإضافة إلى العمل على تمكين المؤسّسات المحليّة بما فيها البلديّات، ولجان الأهل في المدارس، والشخصيّات الدينيّة المعتدلة.

ث. على المنظّمات العاملة في مجال بناء السّلام دعم البرامج الرامية إلى السّيطرة على الشّائعات والحدّ من التحريض الإعلاميّ، بالإضافة إلى تعزيز دور الإعلام في بناء السّلام.

ج. على منظّمات الإغاثة توفير نشاطات التعليم غير النظاميّ والتماسك الإجتماعيّ، بما يجمع الشّباب من مختلف الخلفيّات السياسيّة والطائفيّة، وكذلك الشّباب اللبنانيّ والسوريّ. يمكن تحقيق هذا من خلال تنظيم برامج تدريبٍ مهنيٍّ وبناء قدراتٍ مشتركةٍ للمزارعين الشّباب.

ح. على الحكومة اللبنانيّة مراجعة سياساتها الوطنيّة المتعلّقة بالإقامة القانونيّة للاجئين السوريّين، بما في ذلك الإعفاء من شرط الكفالة والتعهّد بعدم العمل، بما يسهّل حريّة الحركة للاجئين. كذلك على منظّمات الإغاثة وحقوق الإنسان المناصرة من أجل تحقيق هذا التغيير في السياسات، وتحسين الحماية للاجئين وفرصهم في الوصول إلى آليّات تحقيق العدالة.

دراسة حالة: «اللّه الحامي»

"كأنّني كنت عبدًا، وتحررت!"، بهذه الكلمات يصف أحمد، اللاجئ من قرية في شمال سوريا، معنى أن يعثر أخيرًا على كفيل يشرّع إقامته في لبنان. كلّفته هذه العمليّة ٧٠٠ ألف ليرة لبنانيّة (٤٦٦ دولار أميركيّ)، رغم انه تلقّى الدعم من أحد السكّان المحليّين الذي كفله من دون أن يطلب منه أيّ بدلٍ مادّي في المقابل. لكن هذا المبلغ ليس الكلفة الأعلى التي اضطرّ أحمد إلى دفعها لعدم امتلاكه أوراقًا قانونيّةً، إذ كان عليه أن يتغيّب عن جنازة أخيه في الجنوب خوفًا من التعرّض للإعتقال، كما أُجبر على عدم مرافقة ابنته المريضة إلى المستشفى. مازالت زوجته وبناته الثلاث بلا أوراق قانونيّة، ليس فقط بسبب الكلفة العالية، بل أيضًا لعدم قدرة زوجته على تأمين الأوراق الثبوتيّة التي تحتاجها من سوريا. لكنّ الإقامة القانونيّة تشكّل واحدةً من بين مشاكل عدّة يواجهها أحمد كوالدٍ لثلاث فتياتٍ صغيراتٍ، إذ عليه أن يصارع استغلال الشّاويش وأرباب العمل له، بالإضافة إلى التحرّش المتكرّر ببناته.

أتى أحمد إلى لبنان منذ حوالي ثلاث سنوات ليعيش في بداية الأمر في مخيّم للسوريّين بمحاذاة الطّريق الرّئيس، قبل أن تخليه القوّات المسلّحة اللبنانيّة في صيف العام ٢٠١٥. محبطًا بسبب المهلة القصيرة المُتاحةً له لنقل خيمته، وعجزه عن تفكيكها في الوقت المُناسب، قام أحمد بإحراق ما تبقّى منها كي يتفادى التعرّض للعقاب. مثّل هذا الإخلاء فرصةً لأحمد للإنتقال من مخيّم يديره شاويشٌ سوريٌّ إسمه تامر. أحمد الذي لم يكن له أيّ معارف في لبنان لدى وصوله، عاش في ذلك المخيّم لعدم امتلاكه أيّ خياراتٍ أخرى، واشتكى من استيلاء الشّاويش على نصف ما تجنيه العائلة، إمّا من خلال بدل الإيجار والخدمات، أو باقتطاع نسبةٍ من أجره وأُجور أفراد العائلة اليوميّة.

أما المشكة الأخرى التي يوردها أحمد فهي التحرّش الجنسيّ ببناته، مشيرًا إلى وجود عدد كبير من الرجال من سكان القرية اللبنانيين في ذلك المخيّم ممّن كانوا "يأتون ليلًا ونهارًا"، طالبين من بناته "تقديم الشّاي والقهوة" لهم، ومحاولين التقرّب إليهنّ بمحاولات ذات طابع جنسيّ. عندما لم تستجب الفتيات، كان على العائلة أن تواجه المزيد من التحرّش، بالإضافة إلى تعرّض خيمتها إلى الرّشق بالحجارة ليلًا. بحسب أحمد، لم تكن لديه القدرة ليطلب من الشبّان التوقّف عن القدوم، مشيرًا إلى حالةٍ مشابهةٍ اضطرّت فيها عائلةٌ أخرى إلى مغادرة المخيّم بسبب التحرّش المتكرّر ببناتها الصّغيرات.

في ذلك المخيّم الذي زرته أيضًا، كان الشّاويش السوريّ متردّدًا في مشاركة المعلومات معي في خيمة كبيرة تمثّل مضافةً للزوّار الكثر. هناك، أشار لي أحد المعارف اللبنانيّين إلى سيّارات الزوّار الكثيرة المركونة في الخارج، مرجّحًا أن يكون الشّاويش مستفيدًا مباشرةً من تسهيل هذه الزّيارات.

اليوم، يعيش أحمد في خيمة محاذية لبيت مزارع من المزارعين الصّغار، ويعمل لحسابه أحيانًا هو وزوجته وبناته. لم يتوقّف التحرّش تمامًا، وقد أراني أحمد صورًا لجزءٍ محترقٍ من خيمته في بداية الرّبيع. يصف هو وأفراد عائلته كيف يأتي شبّانٌ من القرية لقضاء الوقت في قطعة الأرض المجاورة وغالبًا ما يكونون ثملين أو متعاطين المخدّرات، مشيرًا إلى عدم قدرته على منعهم من التحرّش ببناته. فعليًا، هو لا يسمح اليوم لبناته بالذّهاب إلى أيّ مكانٍ وحدهنّ. قبل حصوله على أوراقه الرسميّة، كانت الأم ترافق البنات إلى العمل، أو لشراء الحاجيّات أو زيارة الطّبيب. الفتيات أيضًا خارج مقاعد الدراسة للأسباب ذاتها المتعلّقة بالسّلامة، إذ تقع المدرسة في مكانٍ غير قريب، كما أنّ التسجيل في دوام بعد الظّهر يعني اضطرار الفتيات إلى العودة تحت جنح الظّلام. بالإضافة إلى هذا، تفوق كلفة النقل الأجرَ الذي يتلقّاه أحمد بأشواط.

يعمل أحمد لأربعة أو خمسة أيّام كحدٍّ أقصى من أصل كلّ عشرة أيّام، مشيرًا إلى أنّ أرباب العمل يدينون له بما مجموعه مليون ليرة لبنانيّة (حوالي ٦٥٠ دولارٍ أميركيّ) في خلال السّنوات الماضية، لكن لا وسيلة لديه للمطالبة بحقّه. في غالب الأحيان، عندما يحين وقت تسديد أجور العمّال، يزعم أرباب العمل والمزارعون أنّهم جنوا أرباحًا أقلّ من المتوقّع، ثم يعمدون إلى تسديد جزءٍ من الأجر المتّفق عليه. وعلى الرغم من وجود بعض الفرص أحيانًا لتدخّل أحد الأعيان المحليّين والضغط على أرباب العمل أو إحراجهم لتسديد أجور العمّال، يضطرّ السوريّون في العادة إلى التخلّي عن مبالغ هامّةٍ من أجورهم بسبب عدم قدرتهم على المطالبة بحقوقهم.

في ظلّ هذه الظّروف وحالات التحرّش المذكورة، أسأل أحمد عن الطّرق التدابير المُتاحة له لتأمين حقوقه وحماية بناته. "اللّه الحامي" يجيب أحمد، ليس بسبب تديّنه، بل لعدم توفّر أيّ خيارات أخرى. يقول أنّه يفضّل تفادي طلب التدخّلات الخارجيّة، خوفًا من التعرّض لانتقام محتملٍ في وقتٍ لاحقٍ في حال لجوئه إليها. ويؤكّد أحد أعيان القرية هذا الأمر، واصفًا صعوبة التعامل مع الشبّان مثيري الشّغب والمشاكل. وعلى الرغم من أنّ هؤلاء الشبّان معروفون وعائلاتهم في القرية، لا يوجد الكثير من الخيارات التي يمكن اللّجوء إليها لضبطهم سواء من قبل الأجهزة الأمنيّة أو الأطراف الإجتماعيّة، إذ غالبًا ما يقدم هؤلاء الشبّان على أفعالٍ إنتقاميّةٍ عنيفة.

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.